



مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

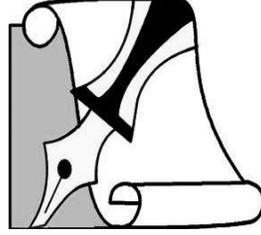
# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في فلسطين

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)

Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)

[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

**مقدمة:**

شكّلت التحضيرات الفلسطينية لمسيرة العودة، وخشية العدو من انعكاساتها والتحضيرات لمواجهةها والتصعيد على غزة وانكشاف هزال الإجراءات الصهيونية إن على صعيد فشل القبة الحديدية، أو اختراق شبان للسياح الفاصل، والتحضيرات لعقد المجلس الوطني واستمرار الفلسطينيين في مواجهة صفقة القرن، إضافةً إلى تراجع المصالحة بعد استهداف رئيس حكومة رام الله بتفجير شمال قطاع غزة، بعضاً من عناوين المشهد الفلسطيني الراهن.

وقال ضابط في جيش الاحتلال: "للأسف نحن لا نريد تغيير الواقع أو إننا خائفون من تغييره، ومن الضروري الانتقال من الدفاع إلى الهجوم، لا يوجد سلام في هذه المنطقة، لا بدّ من فعل شيء وعدم انتظار حدوث ذلك".

"فحركة حماس تعيش أزمات اقتصادية وسياسية نابعة من عدم قدرتها على تغطية متطلبات الحكم، لأنه منذ بداية الحرب الأولى في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ما زال القطاع يعيش آثار الدمار والخراب بدون إعمار، وأثبتت التجارب أن حماس عند وصولها إلى مرحلة صعبة من الأزمات الداخلية فإنها تذهب نحو التصعيد للخارج مع إسرائيل، ما يوفر لها تأييداً وتضامناً، داخلياً وخارجياً، لكن قيادة حماس الحالية لا تبدو معنيّة بالدخول في مواجهة مسلّحة، بل إنّها تسعى للعثور على طرق بديلة للتخفيف عن الفلسطينيين، خاصة من خلال فتح المعابر الجنوبية مع مصر".

"يبدو أن الوضع في غزة بات خطراً وأملاً في الوقت ذاته، فبجانب الخشية من انفجار أزمته الإنسانية، التي قد تتسبب بعدم استقرار أمني فيها، فمن الواضح أن الحلّ المرتقب سيأتي من البوابة الإقليمية، بحيث ستدخل على الخط مصر ودول خليجية وأطراف دولية تساهم في مشاريع بعيدة المدى لإعادة إعمار قطاع غزة".

فيما تراجعت المصالحة ودخلت على خط المجهول في ظلّ استمرار إجراءات عباس العقابية تجاه قطاع غزة، رغم مناشدات الفصائل والتمنّيات المصرية بالإبقاء على مسار المصالحة والتوقّف عن اتّخاذ المزيد من الإجراءات، وفي محطةٍ أخرى تعقّد المشهد الفلسطيني وتعمّق الانقسام بسبب إصرار رام الله على عقد المجلس الوطني الفلسطيني دون مشاركة فصائل أساسية كحركة حماس والجهاد.

فيما تتواصل الأزمات الناجمة عن الحصار بحيث أصبحت المعاناة تلامس معظم الشرائح الاجتماعية، وهو ما يحذر العدو ويخشى أن يقود ذلك إلى انفجار الأزمة الإنسانية والاجتماعية في غزة باتجاه الكيان الصهيوني.

وفي المشهد تحضيرات وخطوات تصعيدية بمناسبة عيد الفصح اليهودي، وإحياء الطقوس وتقديم الذبّاح وإقامة الصلوات بشكلٍ غير مسبوق بجوار المسجد الأقصى، وتقود ذلك حركة الهيكل المتطرّفة. وقد ندّد رجال الدين الإسلامي بهذه الحملة غير المسبوقة مؤكدين ان المنطقو كلها وقف اسلامي.

### حملة المقاطعة

رغم الحملة الواسعة التي تقوم بها حكومة إسرائيل وأذرعها المختصة، ورغم توظيف مئات ملايين الدولارات لاستهداف حركة المقاطعة في كل العالم فإن هذه الحركة تنتشر وتتّسع وخصوصاً بين الأجيال الشابة في مختلف بلدان العالم، حيث عبّر ذلك عن نفسه بوضوح بمناسبة إحياء أسبوع مناهضة التمييز العنصري ( الأبارتهايد ) في إسرائيل.

وأشاد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس دائرة شؤون المغتربين تيسير خالد بالدور المتزايد الذي تضطلع به الجاليات الفلسطينية في بلدان المهجر والشتات، في فضح الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية، وقال في رسالة وجهها للجاليات والمؤسسات والاتحادات الفلسطينية في بلدان الهجرة والاعتراب لمناسبة إحياء أسبوع مناهضة التمييز العنصري "الأبارتهايد"، أن شعبنا الفلسطيني في الوطن ومخيمات اللجوء وبلدان الهجرة والاعتراب يعوّل

على دور الجاليات الفلسطينية في استنهاض أوسع حملة دولية لمناهضة سياسة الحكومة الإسرائيلية التي لا تقيم وزناً للقانون الدولي، وتواصل الاستخفاف بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وتسعى لفرض نظام تمييز عنصري على غرار النظام البائد في جنوب أفريقيا، وعلى حساب الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

من جهتها دعت حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها "BDS" إلى تكثيف حملات المقاطعة في الأرض الفلسطينية المحتلة ضد المنتجات والخدمات الإسرائيلية، والشركات الدولية المتورطة في الجرائم الإسرائيلية، ودعت إلى تكثيف الضغط على المستوى الرسمي الفلسطيني لوقف التطبيع وفي مقدمته إنهاء التنسيق الأمني، إلتزاماً بقرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وفي إسرائيل قال يوسي ميلمان، الخبير الأمني الإسرائيلي في صحيفة معاريف، أن إسرائيل باتت ترى في حركة المقاطعة العالمية "BDS" عدواً خارجياً ينبغي محاربته، ولذلك قررت الحكومة تحويل هذه الحركة إلى هدفٍ يجب ملاحقته، وكلفت وزارة الشؤون الإستراتيجية للقيام بهذه المهمة. وتُقل عن مديرة عام الوزارة سيما فاكنين-غيل، وهي الرئيسة السابقة لجهاز الرقابة العسكرية في جيش الإحتلال، قولها أنها بدأت البحث عن كوادرات بشرية جديدة للوزارة من ذوي الخلفية الأمنية والماضي الاستخباري، كدليلٍ على أن الوزارة يغلب على عملها الطابع السري وغير العلني، وتنفيذ المهمات في الظلام، وكشف النقاب عن جانب خفي في جهود إسرائيل ضد حركة المقاطعة، وهو استعانها بكبار أثرياء اليهود حول العالم لمحاربة بي دي أس وجهود نزع الشرعية عن إسرائيل، ومنهم حاييم سابان، ورون لاودر، وشيلدون أدلسون، فيما خصصت الحكومة الإسرائيلية لوزارة الشؤون الإستراتيجية ما قيمته ١٢٨ مليون شيكل خلال السنوات الثلاث القادمة.

وطالب نشطاء أوروبيون وفلسطينيون الشركات السياحية المشاركة من جميع أنحاء العالم في المعرض الدولي للسياحة، والذي يعتبر من أكبر المعارض في العالم في قطاع السياحة والفندقة في برلين بمقاطعة السياحة في إسرائيل واعتبارها دولة عنصرية وتم عرض مجسم لجدار

الفصل العنصري الإسرائيلي وذلك في وقفة احتجاج أمام بوابة المعرض بتنظيم من حركة المقاطعة السياسية والإقتصادية والثقافية لإسرائيل.

وفي الهند أعلن ١٦ مليون فلاح من منظمة الفلاحين الهندية التابعة للحزب الشيوعي الهندي انضمامهم إلى حركة مقاطعة "إسرائيل" وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها. وتنتشر هذه المنظمة التي أسست في العام ١٩٣٦ أي قبل استقلال الهند من الاستعمار البريطاني، في ٢١ ولاية وتضم في صفوفها عضوية ١٦ مليون شخص، وانضمت المنظمة إلى المقاطعة لتلزم الاحتلال الصهيوني بالامتثال للقانون الدولي، ودعماً لحقوق الفلسطينيين ومقاومة سيطرة الشركات الإسرائيلية على القطاع الزراعي في الهند، وستعمل المنظمة على رفع مستوى الوعي لدى الفلاحين في الهند لمنع إسرائيل وشركاتها من تمويل الاحتلال العسكري ونظام الفصل العنصري الذي تفرضه على الشعب الفلسطيني.

### مساعدات أمريكية لإسرائيل

أعلن وزير الأمن الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، أن الولايات المتحدة صادقت على حزمة مساعدات قياسية تبلغ نحو ٧٠٥ مليون دولار لتطوير البرامج الإسرائيلية المضادة للصواريخ قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى، وأن هذه الميزانية ستحوّل لإسرائيل خلال العام الحالي (٢٠١٨)، وأن هذا المبلغ هو الأعلى تاريخياً الذي تمنحه الولايات المتحدة لإسرائيل.

واعتبر ليبرمان أن هذا المبلغ سيُساهم "في تطوير منظومة القبة الحديدية، منظومة "شربيت كساميم" وصواريخ "حيثس ٣" المضادة للصواريخ، ولمتابعة تطوير المنظومة الدفاعية متعدّدة الطبقات أمام التهديدات المستقبلية".

وقبيل منح إسرائيل ميزانية قياسية للدفاع الصاروخي، وقّع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أمس الأحد، على قانون "تايلور فورس" الذي يمنع وزارة الخارجية الأميركية من تحويل مساعدات للسلطة الفلسطينية، طالما كانت السلطة تحول مخصّصات لعائلات الشهداء الذين قتلوا وأصابوا إسرائيليّين، ويمنع القانون وزارة الخارجية الأميركية من تحويل مساعدات للسلطة

الفلسطينية بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، إذا ما استمرت الأخيرة بدفع مخصصات لعائلات الشهداء والأسرى.

### السكان في فلسطين التاريخية

أفادت إحصائيات إسرائيلية رسمية أن عدد الفلسطينيين أكثر من عدد اليهود في فلسطين التاريخية، حيث كشف عن هذه الإحصائيات، خلال مداوات لجنة الخارجية والأمن بالكنيست. وحسب الإحصائيات التي استعرضها، نائب رئيس الإدارة المدنية، العقيد أوري مندر، أمام اللجنة التي ناقشت الخطوات والإجراءات الاحتجاجية لمستخدمي الإدارة المدنية، فيتضح وجود مساواة ديموغرافية في عدد اليهود والمسلمين بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن. ووفقاً للإحصائيات يسكن في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة المحاصر، نحو خمسة ملايين فلسطيني (باستثناء الفلسطينيين في القدس المحتلة)، بالمقابل ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء لعام ٢٠١٦، يسكن في إسرائيل ٦,٤٤ مليون يهودي و١,٥٢ مليون عربي. وطالب رئيس لجنة الخارجية والأمن، عضو الكنيست أفي ديختر، وزارة الأمن باستلام البيانات والإحصائيات في وثيقة رسمية. وقال ديختر: "لا أتذكر أن الفلسطينيين قدّموا مثل هذا العدد. يدور الحديث عن إحصائيات جديدة وأعداد كبيرة ومثيرة للدهشة تماماً. إذا كانت دقيقة، فهي مثيرة للدهشة ومقلقة. إذا لم تكن دقيقة، فإننا بالطبع نريد أن نعرف ما هي الأرقام والإحصائيات الدقيقة".

وفيما يتعلّق بالسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، قال إن التعداد السكان الفلسطينيين في المنطقة نما من مليون إلى ثلاثة ملايين نسمة، بينما ارتفع عدد السكان اليهود من ١٠٠ ألف إلى ٤٠٠ ألف.

### تضاعف عدد المباني المهدومة بالنقب

تضاعف عدد البيوت والمباني المهذّمة في مختلف قرى وبلدات النقب خلال السنة الأخيرة، في ظلّ الهجمة السلطوية على الأرض والسكان هناك لمصادرة آلاف الدونمات وبناء عدد من البلدات لتهويد النقب وسلبه من سكانه الأصليين. وتمّ هدم ٢٢٠٠ مبنى خلال السنة الأخيرة، كثير منهم هُدموا بيد أصحابهم بسبب التهديدات من قبل السلطات الإسرائيلية وعناصر الأمن، وكذلك للامتناع عن دفع مبالغ طائلة قد تصل إلى مليون شيكل في حال قامت جرافات التهويد والاقتلاع بهدم المبنى، ومعظم هذا المبلغ يأتي على شكل غرامة يلزم القانون بدفعها ولا مجال لتجنبها سوى بالسجن.

وتتذرع السلطات الإسرائيلية بأن هذه المباني غير قانونية ولم تحصل على ترخيص بناء، ولذلك يجب هدمها بحسب القانون، متجاهلين عمداً التضييق الذي تمارسه أقسام الهندسة في ذات السلطات ضد المواطنين العرب في النقب، خاصة في القرى مسلوقة الاعتراف، إذ ترفض الدولة الاعتراف بهم ومنحهم الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء والبنى التحتية والمدارس والعيادات الطبية، كذلك تمتنع السلطات عن زيادة مسطحات البناء في البلدات المعترف بها، ضمن سياسة تضييق ممنهجة تهدف لسلب الأراضي وتهويد النقب بالكامل.

وبحسب معطيات وزارة الأمن الداخلي، فقد تم هدم ١١٥٨ مبنى خلال عام ٢٠١٦، وتضاعف العدد عام ٢٠١٧ ليصل إلى ٢٢٠٠ مبنى، في حين بلغ عدد المباني المهذومة في ٢٠١٥ و٢٠١٤، ٩٨٢ و١٠٧٣ على التوالي.

### إخضاع عائلة نتياهو للتحقيق

خضع بنيامين نتياهو وزوجته ساره ونجله يائير، للتحقيق تحت طائلة التحذير في "القضية ٤٠٠٠"، وسيتم استجواب نتياهو في مقرّ إقامته بالقدس، بينما زوجته ونجله سيتم إخضاعهما للتحقيقي في مقرّ وحدة التحقيق في أعمال الغش والخداع في الشرطة (لاهب ٤٣٣) في مدينة اللد. وحسب وسائل الإعلام الإسرائيلية، جرى إخضاع عائلة نتياهو للتحقيق بالتوازي،

وسيُسألون للمرة الأولى عن المعلومات التي قدمها للشرطة، المستشار الإعلامي السابق لعائلة نتنياهو، نير حيفتس، الذي وقّع مع الدولة على اتفاق "شاهد ملك".

وجرى استجواب الزوجين نتنياهو فيما يتعلّق بالشبهات ضدّهما لقبول الرشاوى والاحتيال وخيانة الأمانة، وربما الشبهات أيضاً في عرقلة مسار التحقيقات، كما استجوبت الشرطة يائير نتنياهو وتحصلت على إفادته.

وفي الوقت نفسه، تمّ التحقيق مع مالك شركة "بيزك" شأؤول ألوفيتش وزوجته إيريس في مقر (لاهِف ٤٣٣)، وعلى النقيض من التحقيقات السابقة التي أجراها نتنياهو، فإن استجوابه هذه المرة لن يكون محدوداً في وقت، وحسب إذاعة الإحتلال الرسمية، تمحور التحقيق والاستجواب لعائلة نتنياهو حول المعلومات التي قدّمها حيفتس بحصول شركة "بيزك" للاتصالات على تسهيلات مالية واسعة مقابل منح نتنياهو وزوجته تغطية إعلامية إيجابية في الموقع الإخباري "واللا" المملوك لصاحب شركة بيزك شأؤول ألوفيتش.

وكان حيفتس الوسيط ما بين عائلة نتنياهو مع شأؤول وإيريس ألوفيتش فيما يتعلّق بالتغطية الإعلامية لنتنياهو وزوجته على موقع "واللا"، ومن المتوقّع أيضاً أن يسأل الزوجان نتنياهو عن ذلك، وحسب حيفتس، فإن نتنياهو وسارة كانا على علم بالصفقة التي تمّ التوصل إليها مع مالك بيزك وزوجته، ومن المتوقّع أيضاً أن يتمّ استجواب يائير بشأن هذه المسألة، لأنه وفقاً للمعلومات التي قدّمها حيفتس، فقد أمره أيضاً بالعمل على تغيير التغطية على الموقع، في حين أنه على دراية بالفوائد التي قدّمها والده لبيزك.

ومن القضايا الأخرى التي طُرحت خلال استجواب عائلة نتنياهو الاجتماع بين حيفتس وألوفيتش، حيث يشتبه بهما عرقلة تحقيقات الشرطة، كما تمّ سؤالهما عن الدوافع والعوامل التي حفزت لذلك. ومن بين الأمور الأخرى، يتوقّع سؤالهما إذا ما أرسلوا حيفتس لمقابلة عائلة أولوفيتش في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، والطب منهم شطب وحذف الوثائق من هواتفهم الخلوية.

## منظومة القبة الحديدية

تحول الخطأ بمنظومة الدفاع الإسرائيلية أو ما تسمى بـ"القبة الحديدية" إلى مادة دسمة لنشطاء مواقع التواصل للحديث عنها، بعد أن تمّ إطلاقها عن طريق الخطأ، خلال مناورات كتائب القسام شمال قطاع غزة.

وكانت صواريخ القبة انطلقت خلال المناورات، حيث أطلق القسام نيران رشاشة داخل أجواء قطاع غزة، فانطلقت صافرات الإنذار في مستوطنات غلاف غزة، وأطلقت القبة عشرات الصواريخ لاعتراض النيران.

فيما وصف بعض النشطاء ما حدث بأنه ثغرة كبيرة في منظومة يسوق لها الاحتلال على أنها الأقوى في المنطقة، مؤكّدين أن هذه الثغرة يمكن استغلالها من قبل المقاومة في أي مواجهة قادمة، فالقبة الحديدية الصاروخية تتعامل مع وميض الرصاصات خطأ على أنه صواريخ فتنتلق الصواريخ المكلفة بدون مبرر. خلل فني كشف قصوراً وتسبّب في خسائر باهظة.

وفتح الجيش الإسرائيلي تحقيقاً لفحص الأسباب التي أدت إلى تشغيل منظومة "القبة الحديدية"، وإطلاق ٢٠ صاروخاً في سماء قطاع غزة لاعتراض النيران الرشاشة التي أطلقت بالهواء خلال مناورات عسكرية لكتائب القسام، وذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية، أن سلاح الجو شرع بفحص الأسباب، وكيف حدث أن أطلق نظام القبة الحديدية أكثر من ٢٠ صاروخاً اعتراضياً نتيجة لما تبين أنه رشاشات داخلية داخل قطاع غزة. كما سيتمّ فحص حساسية الرادارات في محيط غزة وسلاح الجو يواصل الفحص والتحقيق إذا ما كان تشغيل منظومة صواريخ القبة الحديدية، قد نجم عن خطأ فني أو خطأ بشري.

وأيّاً كانت الأسباب، خطأ بشري أم عطل فني، يؤكّد الحدث مجدداً على أن "منظومة القبة الحديدية الإسرائيلية" هشة، حيث انطلقت عشرات الصواريخ باهظة الثمن لصد "نيران رشاشة"، وفضلاً عن الخسائر المادية والمعنوية العسكرية للجيش، فإن انطلاق الصواريخ سببت ذعراً لمستوطني غلاف قطاع غزة.

## تفجير بيت حانون

استهداف رئيس حكومة رام الله في تفجير ١٣-٣-٢٠١٨، كان البداية لتفجير كافة مقومات المصالحة الفلسطينية والدفع بالمزيد من الإجراءات العقابية ضد غزة، باعتبار أن حماس هي المتهم الوحيد في محاولة اغتيال رامي الحمد لله رئيس الحكومة وماجد فرج رئيس المخابرات من وجهة نظر السلطة كونها تتحكّم في الأمن.

وقرّر الرئيس عباس، اتّخاذ القرارات الوطنية والاقتصادية، للحفاظ على المشروع الوطني الفلسطيني، لافتاً إلى أنّ القيادة لم تعاقب يوماً أي مواطن فلسطيني، سواءً في الضفة الغربية أو قطاع غزة.

من جهته طلب الرئيس المصري شخصياً من الرئيس عباس، خلال اتصالٍ هاتفي بينهما، تأجيل تنفيذ إجراءاته تجاه غزة لمدة أسبوع. وأوضحت وسائل الإعلام أن السيسي طلب من الرئيس عباس هذه الخطوة، على أن تُجري مصر خلالها اتصالات مع حركة حماس لتدارك الموقف، وأن الرئيس عباس أبلغ السيسي بأنه لن يقبل من الحركة أقل من التنازل الكامل عن الحكم في غزة.

تقديرات العدو أن وجهة الرئيس عباس تذهب نحو الانفصال عن قطاع غزة، ما يعني أن الانقسام الفلسطيني أخذ بالتعمّق، لكنه قد يضع أمام إسرائيل فرصة تاريخية، رغم أن هذا الانقسام بين الفلسطينيين يعتبر عقبة مركزية أمام تحقيق أي ترتيبات سياسية بين إسرائيل والفلسطينيين. في الوقت ذاته، تعاني حماس أزمات اقتصادية وسياسية نابعة من عدم قدرتها على الإيفاء بمتطلبات الحكم، لأنه منذ بداية الحرب الأولى في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ما زال القطاع يعيش آثار الدمار والخراب بدون إعمار، وأثبتت التجارب أن حماس عند وصولها إلى مرحلة صعبة من الأزمات الداخلية فإنها تذهب نحو التصعيد للخارج مع إسرائيل، ما يوفّر لها تأييداً وتضامناً، داخلياً وخارجياً، "لكن قيادة حماس الحالية لا تبدو معنيّة بالدخول في مواجهة مسلّحة، بل إنها تسعى للعثور على طرق بديلة للتخفيف عن الفلسطينيين، خاصة من خلال فتح المعابر الجنوبية مع مصر".

وأنة بالإمكان تحويل هذا التهديد الذي تحياه غزة إلى فرصة، طالما أن فرص نجاح المصالحة تفشل منذ ٢٠١١، ووصلت أخيراً لطريقٍ مسدود، فيما تواصل مصر ممارسة ضغوطها على حركتي حماس وفتح، لأنها قلقة من تأزم الحالة الإنسانية في القطاع. "يبدو أن الوضع في غزة بات خطراً وأملاً في الوقت ذاته، فبجانب الخشية من انفجار أزمته الإنسانية، التي قد تتسبب بعدم استقرار أمني فيها، فمن الواضح أن الحل المرتقب سيأتي من البوابة الإقليمية، بحيث ستدخل على الخط مصر ودول خليجية وأطراف دولية تساهم في مشاريع بعيدة المدى لإعادة إعمار قطاع غزة".

وقال عضو المكتب السياسي لحركة حماس خليل الحية: "إن النتائج التي توصلوا إليها من خلال التحقيقات التي بذلتها أجهزة الأمن في غزة سيتم كشفها لأبناء شعبنا، فهذا حق للشعب لكي يعرف من الذي يحيك له المؤامرات ضده ويعمل على تصفية القضية الفلسطينية".

الاتهام السريع الذي وجهته السلطة وفتح لحركة حماس، أو في الخطاب عالي النبرة الذي وجهه الرئيس عباس ضد حماس وقطاع غزة، مهدداً بالمزيد من الإجراءات. وأنه يجب أن تسلّم حماس كل شيء بما في ذلك الأمن، وإلا لا حديث عن مصالحة، وهو الخطاب الذي لاقى انتقادات واسعة من الفصائل، ويبدو أن هناك محاولة لاستغلال التفجير للضغط على حماس وإرباكها بغض النظر عن نتائج التحقيق، وسعي للهروب من التزامات السلطة تجاه غزة.

وفي هذا الإطار دعا القيادي في حماس خليل الحية الأطراف التي تتهم حماس إلى العودة إلى رشدها قائلاً: "لا زال أمام من اتهمنا متسع ليتراجع عن الاتهامات الباطلة قبل وضع الحقيقة وكشفها أمام أبناء شعبنا، وإنا نخشى ألا ينفذ الندم عند كشف الحقيقة". موضحاً أن سلاح المقاومة خط أحمر ولا يمكن التفريط به مهما كلف ذلك من ثمن، مؤكداً على رفض حماس والشعب الفلسطيني لكل ما يمس القضية وشرعيتها، ورفض الحصار المفروض على القطاع. ودعا الحية الجماهير الفلسطينية في قطاع غزة للخروج في مسيرة العودة على الحدود الشرقية للقطاع لتؤكد للعالم أننا أصحاب حق، كما طالب العالم أن يلزم الحكومة برفع الحصار قبل أن يفوت الأوان.

## استراتيجية ثلاثية للتعامل مع حماس

في افتتاحية ليديعوت أchronوت كتبها رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي السابق، اللواء احتياط غيورآ آيلند، قال فيها إن "إسرائيل أمام بداية فترة من الأحداث الأمنية، في الضفة وغزة"؛ وأن الوضع في الضفة الغربية "ثابت ومستقر، وكل ما هو مطلوب مواصلة السياسة القائمة التي في أساسها التعاون الاقتصادي والأمني"، في إشارة إلى التعامل مع السلطة الفلسطينية، وفي غزة الوضع مختلف وهناك حاجة لمبادرة إسرائيلية، فالوضع ليس مستقرًا ومن شأنه أن يتفجر في أقرب وقتٍ ممكن، سواء من خلال الانفجار العسكري على نمط حرب ٢٠١٤، أو سيناريو أكثر تعقيداً في مركزه مظاهرات للجماهير واقتحام الجدار نحو إسرائيل.

وأن الاختلاف بين الشكل الذي اعتدناه للتعاطي مع غزة، وبين الطريق الصحيح يقوم على ثلاثة أسس أولها أن غزة بحكم الواقع دولة مستقلة منذ ١١ عاماً، وللدولة أربع خصائص هي: أرض محدّدة، حكم مركزي ناجع، سياسة خارجية مستقلة، وجيش خاص بها، وغزة تستجيب لهذه الشروط الأربع.

والأساس الثاني يتعلق بالمصالح، وإسرائيل ليس لديها بالنسبة لغزة مصالح سياسية، اقتصادية أو إقليمية، فقط لديها مصلحة أمنية في الحفاظ على الهدوء، مع أن لحماس رؤيا لتصفية إسرائيل، لكن في كل ما يتعلّق بالمصالح قصيرة المدى، فإنها تكتفي بمواصلة السيطرة في غزة، الأساس الثالث أنه "لا يمكن إعادة إعمار غزة طالما كان الإصرار على أن تصل أموال الإعمار للسلطة الفلسطينية، لأن أبو مازن غير معني بإعمار القطاع، وهو معني بإسقاط حكم حماس".

والاستنتاج من تلك الأسس الثلاثة واضح، وهو أن على إسرائيل أن تغيّر سياستها وتعترف بأنها على حدود دولة مستقلة تسمّى غزة، الحكم فيها انتخب بشكل ديمقراطي.

ودعا إلى تشجيع دول الغرب والدول العربية، على الاستثمار في إعمار غزة، بإشراك حكومة حماس وليس من خلف ظهرها، وأنه كلما بنيت في غزة المزيد من محطات توليد الطاقة ومنشآت التحلية، ستكون حكومة حماس ملجومة أكثر. ولا مصلحة لإسرائيل في تحويل شطري السلطة الفلسطينية (الضفة وغزة) لنوع من الدولة الواحدة بل من الأفضل لإسرائيل أن تدير سياسة صحيحة تتمثل بالعصا والجزرة تجاه الكيان السياسي المستقل في غزة.

### مناورات القسام في غزة

أجرت كتائب القسام، مناوراتها الدفاعية في قطاع غزة تحت مسمى "الصمود والتحدّي"، المُعدّ والمُخطّط لها مُسبقاً، والتي سمع من خلالها أصوات إطلاق نار وانفجارات هزّت قطاع غزة، وهذه هي المرة الأولى التي تعلن فيها القسام أو أي فصيل من فصائل المقاومة في غزة عن مناورات دفاعية في القطاع. تلك المناورات اعتبرها إعلام العدو بأنها رسالة من القسام للاحتلال بأنها على جاهزية كاملة للمواجهة، فيما اكتفت قوات الاحتلال على الحدود بالتزامن مع بدء المناورات بنثر منشورات تُحذّر المتظاهرين في مسيرة العودة عن الاقتراب من الخط الأمني الفاصل لمسافة توازي الثلاثمائة متر أو تقل.

وانطلقت مناورات القسام بعد ساعات من غارة إسرائيلية استهدفت موقعاً لكتائب القسام بزعم الردّ على تسلّل أربعة شبان فلسطينيين عبر السياج الحدودي، ومحاولتهم حرق آلة حفر إسرائيلية تقوم بأعمال حفر التحصينات المضادة للأنفاق.

### طقوس الفصح اليهودي

صادقت شرطة الإحتلال بالقدس المحتلة، على الطلب الذي تقدّمت به منظمات "الهيكلمزعوم، بإقامة طقوس ذبح قرابين "الفصح العبري" في ساحة القصور الأموية المُتاخمة للمسجد الأقصى، ورفعت شرطة الاحتلال حالة التأهب بالقدس القديمة واستنفرت قواتها للمدينة المحتلة،

وأعلنت عن إجراءات أمنية مشددة خلال أيام "الفصح العبري" الذي يصادف في نهاية آذار بالتزامن مع فعاليات يوم الأرض.

ولأول مرة منذ احتلال المدينة تسمح الشرطة للجماعات اليهودية والاستيطانية إقامة مراسم قربانين "الفصح العبري" عند مشارف المسجد الأقصى، حيث من المقرر أن تُقام مراسم الحفل، عند مدخل حديقة "ديفيدسون" الأثرية، جنوب الأقصى، وبالقرب من ساحة حائط البراق. يُشار إلى أن هذه المراسم بتقديم القربان بدأت كممارسة سرية، وتلقت دعماً من الحاخامات البارزين، وفي السنوات السابقة كانت مدعومة من بلدية القدس.

من جانبه قال المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية، خطيب المسجد الأقصى المبارك الشيخ محمد حسين، إنه "لا يحق لغير المسلمين أن يُصلّوا في المسجد الأقصى، أو أن يمارسوا شعائرهم الدينية"، وشدد على أن المسجد الأقصى المبارك للمسلمين وحدهم، ولا نعتف بقرارات محاكم الاحتلال فيما يخص الصلاة والشعائر في الأقصى باستثناء حق المسلمين في أداء عباداتهم فيه. مؤكداً رفضه لقرار محكمة الاحتلال، القاضي بالسماح للمستوطنين اليهود الصلاة على أبواب المسجد الأقصى، وقال: "ليست المرة الأولى التي تتخذ فيها محاكم الاحتلال مثل هذا القرار، فمنذ عام ١٩٧٥ أجازت محاكم الاحتلال الصلاة للمستوطنين أمام الأقصى، لكنها في الوقت نفسه فوّضت الأمر للشرطة".

وحول نية جماعات الهيكل تنظيم مهرجان في منطقة القصور الأموية الملاصقة للمسجد الأقصى للتدريب على ذبح قربانين الفصح العبري، أكد المفتي أن هذا المهرجان وغيره مرفوض سواء كان بمنطقة القصور الأموية أو في أي منطقة بالمدينة المقدسة، خاصة فيما يتعلق بأراضي وأملاك الأوقاف وأملاك المسلمين بالمدينة، وأي عمل يقوم به المستوطنون أو غيرهم في هذه الأماكن هو عدوان على هذه الأماكن وهو مرفوض ومُدان ولا نقبله بأي حال من الأحوال.

قال وزير الخارجية الألماني: "على المستوى الدولي نحن نعلم بأهمية المسؤولية الدولية تجاه القضية الفلسطينية، لذلك يجب أن يكون هناك تقدّم في السلام، وهو صعب بدون أميركا، ونأمل أن لا تغلق الأبواب نحن بحاجة للحوار داخلياً (فلسطينياً)، ومع الإسرائيليين لتحسين الأوضاع، وعلى المستوى الدولي يجب إيجاد طرق لتحريك عملية السلام ومتابعتها، وألمانيا موقفها الثابت مع حل الدولتين، وليعيش الناس بسلام والناس هنا عانوا كثيراً وانتظروا العيش بأمان، ونحن في أوروبا سنساعد في تحقيق السلام، ولمساعدة الناس بشكل مباشر".

وقال: "سمعت عن بدائل عن حلّ الدولتين من قبيل حل الدولة الواحدة، وهنا أودّ أن أؤكد أننا نولي حلّ تحقيق الدولتين الاهتمام كله، بغضّ النظر عن المواقف الأخرى، وهذا ما يجب أن يحوز على الأغلبية في المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني".

ذكرت القناة العبرية السابعة، أن الإدارة الأميركية أبلغت إسرائيل نيّتها تأخير الإعلان عن خطة التسوية المعروفة باسم "صفقة القرن"، ونقلت القناة عن مسؤول كبير في الخارجية الإسرائيلية لم تسمّه، قوله، أنه لا توجد نيّة لدى الإدارة الأميركية بالإعلان عن الصفقة بسبب الصراع المتزايد مع السلطة الفلسطينية، مشيراً إلى أن الإدارة الأميركية ترغب في تقديم الخطة وسط حالة من الهدوء. وقال مصدر مسؤول من الإدارة الأميركية للقناة، أن التأجيل سيكون طويلاً جداً وربما يتمّ الانتظار لحين استبدال الرئيس عباس من منصبه.

ويقول مؤيدون للخطة أنه مع وجود الرئيس عباس لا يمكن التقدّم في هذه الخطة وسيكون من الصعب التحرك نحو السلام في ظلّ الخلافات مع الإدارة الأميركية، مشيرين إلى مقاطعة السلطة لمؤتمر عقد في البيت الأبيض مؤخراً بشأن غزة ما يشير إلى أن السلطة الفلسطينية تواصل رغبتها في مقاطعة الإدارة الأميركية.

وخلال استقباله في مدينة رام الله، لوزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، اعتبر الرئيس عباس، أن الإدارة الأميركية بقراراتها الخاصة بالقدس، والتهديد بقطع المساعدات عن الشعب الفلسطيني، أخرجت نفسها كوسيط نزيه للعملية السياسية. وأكد الرئيس عباس، على

ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام، تتبثق عنه آلية دولية لرعاية عملية السلام، والاعتراف بدولة فلسطين على حدود عام ١٩٦٧، كمخرج عملي للعملية السياسية المتوقفة.

من جهةٍ أخرى تطرّق وزير الاستيطان يوثاف غالنت إلى الرئيس عباس قائلاً: "عباس يحاول استغلال الوقائع الميدانية المستجدة لدفع إسرائيل في دخول حرب جديدة ضد حماس في غزة، وذلك من خلال الضغوط المتزايدة التي يمارسها عباس ضد حماس"، وأضاف بأن عباس قد لجأ إلى هذا التوجّه لإشعال مواجهة عسكرية بين "إسرائيل" وحماس، هرباً من مشاكله الكبيرة والمتراكمة يوماً بعد يوم. كما أكد غالنت بأن عباس يشعر بإحباطٍ كبيرٍ جداً، حيث أنه سيُنهي فترة رئاسته للسلطة الفلسطينية بدون أي إنجاز يُذكر، إضافةً إلى فشله الكبير في العديد من المجالات الداخلية والخارجية، الأمر الذي يجعل عباس يتصرّف "بغباء" من خلال تصريحاته غير المسؤولة على حدّ زعمه.

وادّعى غالنت بأن "أبو مازن هو الشخص المسؤول عن تعزيز انقسام غزة عن الضفة الغربية، كما أنه المسؤول في تدهور الوضع الاقتصادي الفلسطيني إضافةً أنه السبب في فقدان الفلسطينيين لشرعيتهم الدولية في العالم".

وزعمت صحيفة "يسرائيل هيوم" نقلاً عن مسؤولين فلسطينيين كبار أن الموقف السياسي للفلسطينيين يعتمد الآن على ثلاث لاءات مطلقة، ووفقاً للمصادر المزعومة فقد وضع الرئيس عباس والمقربون منه في القيادة الفلسطينية الاستراتيجيات التالية: لا لمحاولات الولايات المتحدة استئناف علاقات واشنطن الدبلوماسية مع السلطة الفلسطينية (يرفض أبو مازن الاجتماع مع المبعوث الأمريكي جيسون غرينبلات وممثلي ترامب في المنطقة)، لا لصفقة القرن الأمريكية ولا لمحاولات الولايات المتحدة ودول عربية وغربية (خاصة من أوروبا) جعل الفلسطينيين يوقفون الانتفاضة الدبلوماسية ضد إسرائيل من خلال الانضمام إلى المنظمات الدولية وما شابه.

وأن هناك قطيعة سياسية كاملة بين رام الله وواشنطن، كما ادّعا أنه منذ عدة أسابيع تحاول جهات رفيعة في وزارة الخارجية الأمريكية، خفض مستوى التوتر مع الفلسطينيين من خلال وعدهم بسلسلة من اللفتات ومحاوله عقد اجتماعات بين كبار المسؤولين الأمريكيين،

وعلى رأسهم غرينبلات مع أبو مازن ورجاله. إلا أن رئيس السلطة الفلسطينية يتمسك بموقفه ويرفض مقابلة غرينبلات أو أي من رجال ترامب حتى يعلن الرئيس تراجعاً عن قرار الاعتراف في القدس عاصمة لإسرائيل.

ونُقِلَ عن مصدر مسؤول رفيع قوله أنه في أعقاب الردّ المعتدل نسبياً من قِبَل جامعة الدول العربية، توجّه الأمريكيون إلى الدول العربية الثلاث ذات النفوذ الكبير على الفلسطينيين - مصر والأردن والسعودية - وطلبوا دعمها لإعلان ترامب حول القدس، في حين وعدوا بإيماءات مختلفة بتعزيز المشاريع الاقتصادية بين الدول، إلا أن الرئيس عباس الذي مارس ضغوطاً هائلة لمنع الخطة الأمريكية وتحدّث مع كل زعيم عربي ممكن، وفي الآونة الأخيرة تمكّن من إحباط التحرك الأمريكي وجعل الدول العربية تقف إلى جانب الفلسطينيين وترفض علناً على أي حال، إعلان الرئيس ترامب بشأن القدس.

وكبادرة شكر للموقف العربي الموحد، وقّع الرئيس عباس على أمر رئاسي يمنع المسؤولين الفلسطينيين من إطلاق تصريحات ضد الدول العربية المذكورة وقادتها في مسألة القدس المحتلة، ومن يخالف ذلك يحاكم بتهمة المسّ بالمصالح القومية الفلسطينية. ويؤكد المقربون من عباس، أنه تمّ في ديوان الرئيس اتخاذ قرار استراتيجي آخر، يرفض الجهود الدولية لوقف التدابير الدولية التي يخطّط لها الفلسطينيون ضد إسرائيل، من خلال تقديم مشاريع قرارات إلى مجلس الأمن، والانضمام إلى المنظمات الدولية وتعزيز الانتفاضة السياسية ضد إسرائيل.

ووفقاً لأقوال الجهات الفلسطينية، فإنّ إسرائيل، بدعم وتأييد من الولايات المتحدة، تحاول منع الفلسطينيين من القيام بخطوات دولية، وفي مقدّماتها، تقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي يطالب بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني ضد جرائم الاحتلال الإسرائيلي، والتحرك ضد المستوطنات الإسرائيلية التي تنتهك القانون الدولي، وترقية مكانة السلطة الفلسطينية إلى مكانة دولة عضو في الأمم المتحدة.

في الوقت الذي أكّدت المصادر أن "إسرائيل والولايات المتحدة تمارسان حملة ضغط قوية على مختلف الدول في الساحة الدولية، من أجل منع الفلسطينيين من الانضمام إلى المنظمات

والمعاهدات الدولية التي ستمكّنهم من مقاضاة إسرائيل". وتتابع هذه المصادر طبقاً للصحيفة "لقد قيل لنا في أكثر من مرة، من قبل ممثلين للدول الصديقة أن الضغوط التي تمارسها عليهم الولايات المتحدة وإسرائيل شملت بشكل أساسي رسائل تعتبر أن دعم الموقف الفلسطيني قد يؤدي إلى تقليص ووقف المنح المالية والتعاون الاقتصادي المهم. ولكن لسعادتنا فإن غالبية الدول لم تستسلم للتهديد".

في خطوةٍ جديدةٍ لمعاقبة السلطة الفلسطينية، وقّع الرئيس دونالد ترامب، يوم ٢٣-٣-٢٠١٨، على "قانون تايلور فورس" الذي يمنع وزارة الخارجية الأمريكية من تحويل مساعدات للفلسطينيين، طالما كانت السلطة تحول مخصصات لعائلات الشهداء الذين قتلوا وأصابوا "إسرائيليين"، وسُمي هذا القانون باسم تايلور فورس، نسبة إلى الطالب الأمريكي الذي كان أيضاً ضابطاً في الجيش الأمريكي، والذي قُتل في يافا في آذار/مارس ٢٠١٦، على يد فلسطيني نفذ عملية طعن بالقرب من ساحة الساعة.

ويسود التقدير بأن هذا القانون سيؤثر على مئات الملايين من الدولارات المخصصة للمنظمات غير الحكومية العاملة في السلطة الفلسطينية، على الرغم من أن وزارة الخارجية بدأت بالفعل بتقليص بعض المبالغ المحولة بسبب المخصصات التي تدفعها السلطة الفلسطينية.

### مسيرة العودة

في إطار فعاليات مساندة مسيرة العودة أعلن المجلس التشريعي الفلسطيني دعمه وتأييده المطلق لمسيرات العودة الكبرى، والتي من المُقرّر بدأها يوم الجمعة المقبل في المناطق الحدودية لقطاع غزة وفي الضفة والداخل المحتل، جاء ذلك خلال جلسة استثنائية عقدها المجلس التشريعي شرق مدينة غزة قرب المناطق الحدودية، وذلك بمشاركة واسعة من نواب المجلس التشريعي وكتلة فتح البرلمانية، وممثلون عن هيئة التنسيق العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار.

وقال رئيس اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي محمد فرج الغول أنه "استناداً إلى القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته، وعملاً بالنظام الداخلي للمجلس التشريعي وخاصة المواد (٦٠-٦١-٦٢-٦٣) منه، وفي إطار استعداد أبناء شعبنا لتسيير "مسيرات العودة" فإننا في اللجنتين القانونية والسياسية في المجلس التشريعي نعلن تأييدنا المطلق لهذه الجهود وإسنادها بمختلف أوجه الإسناد والتعزيز".

وبين أن توقيت انطلاق مسيرات العودة يؤكد على أهمية بالغة في هذا الوقت الحساس الذي تتجه فيه قوى استعمارية استيطانية وبخاصة الصهيونية المسيحية في العالم إلى طمس القضية الفلسطينية والتآمر عليها، وخاصة في ظلّ الحديث عن صفقة القرن التي ترغب أمريكا والكيان الصهيوني بتمريرها على حساب ثوابت الشعب الفلسطيني.

وأضاف أن "مسيرة "العودة الكبرى" المقرّر انطلاقها في تاريخ ٣٠/آذار؛ تمثل رداً شعبياً فلسطينياً على صفقة القرن، وقرار الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بإعلان مدينة القدس عاصمة للاحتلال، وذلك كخطوة عملية لمواجهة مسلسل تصفية القضية الفلسطينية التي تتسارع في ظل تواطؤ دولي وإقليمي". وأن مسيرات العودة تُؤسس لمرحلة جديدة في تاريخ نضال الشعب الفلسطيني، على اعتبار أنها تظاهرة تتقاطع معها رؤى جميع القوى الوطنية والإسلامية والشعبية واللجان من مختلف التوجّهات السياسية والفكرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار وهي أفضل تعبير عن الوحدة الوطنية، وحدّث من أي اعتراف دولي أو عربي أو فلسطيني بيهودية الكيان الصهيوني، "والذي يعني حكماً إمكان طرد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م، فضلاً عن عدم السماح بعودة اللاجئين إليها". ودعا إلى اتّخاذ خطوات عملية مؤسسية، لتحقيق حق العودة، بوضع برامج وآليات قابلة للتنفيذ، منها إنشاء صندوق تمويل جهود تطبيق حق العودة لإسناد ودعم مسيرات العودة، وتفعيل مراكز الدراسات والمؤسسات البحثية المتخصصة بهذا الشأن، ودعم الجهد العلمي الخاص بها.

وأوضح النائب الأول بالمجلس التشريعي الفلسطيني أحمد بحر أن عقد المجلس التشريعي الفلسطيني هذه الجلسة "غير المسبوقة" بالقرب من الحدود الزائلة، يؤكد للعالم كله على قدسية

الحقوق والثوابت الوطنية الفلسطينية، وشدد على أن هذه الحقوق والثوابت لا يمكن أن تخضع للقسمة أو التفريط أو التبديل أو التدويل أو الابتزاز بأي حال من الأحوال، مؤكداً دعم المجلس التشريعي الكامل لمسيرات العودة الكبرى. وأشار إلى أن من يتنازل عن حق العودة يُعد مرتكباً لجريمة الخيانة العظمى، "وهذا ما نصّت عليه المادة (٦) من قانون حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذي أقرّه مجلسكم الموقر عام ٢٠٠٨م".

وأوضح أن حجم المؤامرة التي تستهدف قضيتنا الفلسطينية تستلزم حراكاً عربياً وإسلامياً ودولياً لنصرة شعبنا المظلوم، مناشداً قادة الأمة العربية والإسلامية وعلماءها وقواها السياسية والمجتمعية بتحمّل مسؤولياتهم تجاه شعبنا، وتقديم كافة أشكال الدعم السياسي والمالي والمعنوي لتعزيز صمود وثبات شعبنا.

وقال النائب عن كتلة فتح البرلمانية - التيار الإصلاحي- أشرف جمعة أن عقد جلسة التشريعي قرب الحدود الفاصلة مع أراضينا المحتلة تحمل رسائل محلية أننا كنواب للمجلس التشريعي سنكون أول القادمين في مسيرات لعودة، وندعو شعبنا للمشاركة في المسيرات الواسعة، وبيّن أن الرسالة الخارجية لجلسة التشريعي هي للمجتمع الإقليمي أن مسيراتنا سلمية الهدف، وهو إيصال صوت الشعب بضرورة العودة لحقه، وأن يكون له حق في العيش وفق القرار الدولي ١٩٤.

من جهته، بيّن رئيس الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار خالد البطش أن الهدف من مسيرات العودة هو العودة لفلسطين، وخاصة بعد فشل الرهان على عملية السلام. وأن من بين الأهداف الاستراتيجية لمسيرات العودة هو التصدي لقرار ترامب، وكسر الحصار المفروض على قطاع غزة، "ورفض مخططات الوطن البديل الذي يسعى لها المطبوعون مع العدو". ولفت إلى أنه تم تشكيل عدّة لجان لإنجاح مسيرات العودة، مشيراً إلى أن الهيئة إن لم تتمكن من دخول الخط الفاصل، فإنها ستجعل هذا الخط في حالة اشتباك مستمر مع الاحتلال. وأشار البطش إلى أن مسيرات وفعاليات مختلفة ستنتظم أيضاً في الضفة الغربية ولبنان وسوريا.

## مواقف العدو

قال مصدر عسكري إسرائيلي كبير أن الجيش سيعزز قواته بعدد من الكتائب في الضفة الغربية والمستوطنات المحيطة بالقطاع قبيل عيد الفصح اليهودي، وأنه سيتم إرسال قوات خاصة تضم قناصة وتزويد الجنود بوسائل لتفريق المظاهرات وإنشاء سواتر رملية، وأنه سيتم فرض طوق أمني على الضفة الغربية، فيما يستعد الجيش للتعامل مع المظاهرات التي تنوي حماس تنظيمها باسم مسيرات العودة.

وقال أن الجيش سيعمل على منع نشطاء حماس من التستر والتخفي في أوساط نساء وأطفال يتم إرسالهم إلى السياج لإتاحة المجال أمام إرهابيين لزرع عبوات ناسفة. وأشار إلى أن رئيس الأركان غادي آيزنكوت وافق على الخطة العملية واستعرض مع قادة الجيش التعليمات الخاصة بإطلاق النار.

فيما قالت صحيفة معاريف أن المخاوف الإسرائيلية تزداد من النتائج الكارثية لمسيرات الفلسطينيين على حدود غزة، بحيث قد يسقط العشرات بين قتل وجريح، وهو تعبير عن يأسهم من الواقع الذي يعيشونه، مما يعني أن إسرائيل قد تدفع ثمن فشل المصالحة الفلسطينية، لأن طرفيها، فتح وحماس، لم يعد لديهما ما يخسرانه.

وكشفت أن جميع قادة هيئة أركان الجيش وصلوا الى قاعدة تساليم العسكرية للوقوف عن كذب على طبيعة التدريبات الميدانية للتعامل مع المسيرات، سواء باستخدام القناصة، وسائل تفريق المتظاهرين، وضع أسلاك شائكة، تجهيز دبابات، المكلفة بوقف هؤلاء المتظاهرين. فيما نقلت القناة العبرية العاشرة، أنه لأول مرة سيتم نشر قوات الشرطة في عمق الأراضي خلف خطوط الجيش قرب الحدود مع قطاع غزة؛ وان الهدف من نشر الشرطة ؛ ناجم عن مخاوف الجيش من أن يتمكن الفلسطينيون خلال المسيرات التي ستتظم قرب الحدود الجمعة المقبلة والتي تليها من اجتياز قوات الجيش للمناطق الحدودية ما يتطلب تدخل الشرطة لاعتقالهم.

وضمن الترقب والمخاوف الأمنية في ما يتعلق بـ"مسيرة العودة وكسر الحصار"، التي تنطلق بالتزامن مع الذكرى الـ٧٠ للنكبة الفلسطينية، طور الاحتلال طائرة مسيرة قاذفة لقنابل الغاز، وذلك لقمع المسيرات اليومية التي من المنتظر أن يشارك فيها عشرات الآلاف من الفلسطينيين عند الشريط الحدودي لقطاع غزة المحاصر؛ والهدف من تطوير الطائرة هو تجنب الالتحام مع الفلسطينيين خلال قمع التظاهرات.

وكشفت وحدة "حرس الحدود" التابعة لشرطة الاحتلال، عن تطوير طائرة مسيرة مجهزة بـ٦ قنابل مسيلة للدموع، وأن وحدة "حرس الحدود" تعمل على زيادة القدرة الاستيعابية للطائرة لتحمل بذلك ١٢ أو ١٦ قنبلة غاز مسيلة للدموع، والتي عادة ما تعرض حياة الفلسطينيين للخطر إثر الإصابة بالاختناق من استنشاق الغاز المسيل للدموع؛ وقام الاحتلال باختبار الطائرة المسيرة قبل نحو أسبوعين في قمعه للاشتباكات التي اندلعت عند الشريط الحدودي للمنطقة الشمالية لقطاع غزة؛ وأوضحت أنه يمكن التحكم بالطائرة وإطلاق قنبلة منفردة أو أزواج أو القنابل الـ٦ في الوقت ذاته.

وأعربت أجهزة العدو الأمنية، في أكثر من مناسبة عن تخوفها من التحضيرات الفلسطينية لانطلاق مسيرة "العودة الكبرى"، والتي تبدأ فعاليتها في ذكرى يوم الأرض في ٣٠ آذار وتستمر حتى الذكرى الـ٧٠ للنكبة التي تتزامن مع نقل السفارة الأميركية لدى إسرائيل إلى مدينة القدس المحتلة، في أيار المقبل.

وفي سياق التحضيرات لـ"مسيرة العودة الكبرى"، يستعد الغزيون لنصب خيام في المناطق القريبة من السلك العازل شمال وشرق قطاع غزة، والبدء بمرحلة الحشد جماهيري، وتنظيم مسيرات يومية؛ ويتخوف جيش الاحتلال من إيواء الآلاف من سكان غزة في الخيام، وهذا يعني أن مئات الفلسطينيين، بما في ذلك المسنين والنساء والأطفال، سوف يسيرون إلى الشريط الحدودي، يوميًا، ضمن فعاليات مسيرة العودة.

نشر مراقب الدولة "يوسف شابيرا"، تقريره الرابع فيما يتعلق بحرب ٢٠١٤ على غزة، والذي تناول فيه العمليات العسكرية التي نفذها الجيش خلال الحرب من زوايا القانون الدولي؛ وقد أظهر التقرير، أن الجيش قد تسبب في تعريض المدنيين الفلسطينيين خلال حرب ٢٠١٤ للمخاطر التي نجم عنها وقوع أعداد كبيرة من الضحايا في صفوف المدنيين، وأن الجيش غير جاهز لغاية الآن لتقليص نسبة إصابة السكان الفلسطينيين المدنيين خلال المعارك والحروب المقبلة؛ ولم يتبنَ حتى اللحظة، خطة عملياتية لتقليص إصابة المدنيين البريئين خلال المعارك العسكرية، مضيفاً بأن مجلس الأمن القومي المسؤول من جهة الحكومة عن الشؤون الخارجية والأمنية لم يدرس أيضاً التداعيات الدولية التي قد تترتب على وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين خلال المعارك والحروب.

وأنه يتوجب على الجيش أن يحرص على تأمين الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين خلال المعارك والحروب بما في ذلك توفير المياه والغذاء والأدوية وغيرها من المساعدات الإنسانية للمدنيين، حيث إن الكارثة الإنسانية التي قد تقع في أوساط السكان المدنيين وقت الحرب تعتبر انتهاكاً صارخاً للقوانين الدولية التي وقعت عليها دولة "إسرائيل"، الأمر الذي قد يضر في مكانة وموقف "إسرائيل" دولياً؛ مؤكداً بأن هناك فجوات كبيرة بين تعليمات وأوامر الجيش العملياتية وبين مبادئ القانون الدولي.

وطلب المراقب شابيرا من الجيش إلحاق ضباط من النيابة العسكرية المختصين بقوانين الحرب الدولية بالوحدات الميدانية المقاتلة حتى مستوى فرقة وقت المعارك والحروب، وذلك لضمان سير المهام العملياتية وفقاً لتعليمات القانون الدولي.

## المجلس الوطني

كشفت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عن إجراءات منفردة، يقوم بها المطبخ السياسي في القيادة الرسمية الفلسطينية، لإضافة حوالي مئة عضو جديد إلى المجلس الوطني الحالي المعطل منذ عشرين عاماً، بذريعة ملء الشواغر التي حصلت بوفاة ٨٢ عضواً من المستقلين.

وقالت إن هذه الإجراءات تتم من وراء الفصائل الفلسطينية واللجنة التنفيذية، التي أقرت في دعوتها لدورة المجلس الوطني نهاية الشهر المقبل، أن تكون هذه دورته الأخيرة، على أن يتشكل المجلس القادم بالانتخابات الشاملة في الداخل والخارج، ويقوم ٣٥٠ عضواً فقط (١٥٠ للداخل + ٢٠٠ للخارج) بنظام التمثيل النسبي الكامل، وبعبئة حسم لا تتجاوز ١%، وعلى أن يكون الداخل دائرة واحدة، والخارج دائرة واحدة.

وأوضحت أن ما تقوم به القيادة الرسمية ومطبخها السياسي، تحت مسمى ملء الشواغر، وتعيين "بدلاً من المستقلين المتوفين"، يشكل خرقاً لمبادئ العمل الجبهوي، وانتهاكاً لقرار اللجنة التنفيذية، واستخفافاً بمبادئ العلاقات الوطنية ونسفاً للتقاليد التي أرستها منظمة التحرير الفلسطينية في تاريخها الكفاحي للتحضير لدورات المجلس الوطني في مشاورات تتم على أعلى المستويات بين الفصائل كافة، للوصول إلى نتائج متوافق عليها وطنياً.

ودعت للتوقف فوراً عن هذه السياسات، بما تنتشره من أجواء سلبية من شأنها أن تسمم العلاقات الوطنية، كما تدعو إلى التوقف عن العبث الدائر في الخارج عبر الاتصالات الجارية مع الجاليات الفلسطينية عبر السفارات لأجل تسمية (مندوبين) عن الجاليات، بتجاوز فظ لمؤسسات الجاليات والفيدراليات الفلسطينية، وهيئاتها الإدارية المنتخبة رسمياً.

وإن هذه السياسات تنبئ بشكل واضح أن ما تعده القيادة الرسمية الفلسطينية ومطبخها السياسي، يهدف إلى مصادرة المجلس الوطني الحالي، المشكل أساساً منذ العام، ١٩٧٩ وتعطيل كل القرارات والتوافقات التي تم التوصل إليها، في القاهرة وعمان ورام الله بالحوار الشامل (قانون الانتخابات) ومصادقة اللجنة التنفيذية ورئيسها عليه (أيار/ مايو ٢٠١٣)، وبيروت (اللجنة التحضيرية في ١٠ و ١١/١/٢٠١٧) واللجنة التنفيذية والمجلس المركزي الفلسطيني.

وطالبت بدعوة لجنة تفعيل وتطوير م. ت. ف للاجتماع الفوري للتوافق وعلى أسس وإجراءات وآليات لانعقاد مجلس وطني جامع وموحد، نهاية الشهر المقبل ووثائقه ومخرجاته السياسية والتنظيمية بما في ذلك التوافق على برنامج وطني موحد، وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة،

---

ومجلس مركزي جديد، وانتخاب الهيئة الإدارية للصندوق القومي الفلسطيني من شخصيات  
مستقلة من أعضاء المجلس.